مجلة (لغة – كلام) تصدر عن مخبر اللغة والتواصل- جامعة غليزان / الجزائر
ISSN : 2437-0746 / EISSN: 2600-6308
رقم الإيداع: 2015 - 3412
مصنفة ج : قرار 1432 بتاريخ 2019/08/13
http://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/176
المجلد 08/ العدد: 03 جوان (2022) - ص 40-51

التّداولية عند اللّسانيين الجزائريين –دراسة في المنجز التّأصيليّ- كتاب الخطاب والتخاطب -أنموذجا-

Pragmatics at the Algerian Linguists: A Reading of the Original Achievement

أنور طراد [1]
Trad.anouar@univ-khenchela.dz
الزايدي يودرامة [2]
Z.boudrama@univ-setif.dz
جامعة محمد لمين دباغين - سطيف2/ الجزائر

تاريخ الاستلام: 2021/10/29 تاريخ القبول: 2022/02/05 تاريخ النشر: 2022/06/16

ملخص البحث

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن المنجز التّأصيلي للمنهج التّداولي عند اللّسانيين الجزائريين، مركزين على اللساني عبد الرّحمن الحاج صالح، الذي بين في دراسته أن التّراث اللّغوي والنّحوي تداوليّ بامتياز، وقد استدل على ذلك بنصوص تراثية كثيرة وردت عند النّحاة في تحليلهم لبنية الجملة، مؤكّدا بذلك على أن هؤلاء العلماء لم يتوقفوا عند الجانب التّجريدي للّغة، بل تجاوزه إلى الاهتمام بدورة التّخاطب وشروطها، والمشاركين فيها، والمقامات الكلامية المختلفة، والقرائن اللّفظية وغير اللّفظية، وغيرها مما يعدّ من صميم البحث التّداولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: تداولية، دورة التّخاطب، إفادة، قرينة الحال.

ABSTRACT:

This study aims to reveal the original achievement of the pragmatic approach of the Algerian linguists, who showed in their studies that the linguistic and the grammatical heritage are pragmaticly handled. They inferred that with many heritage texts mentioned at the grammarians, the ancients in their analysis of the sentence structure, emphasizing that the scholars of Arabic haven't only studied the abstract aspect of the language; rather, they expanded their interest in the role of communication and its conditions, its participants, various verbal contexts, verbal and non-verbal clues, and other matters that are considered to be at the heart of contemporary pragmatic research.

Keywords :Pragmatic - Role of Communication - Statement - Context

[1] المؤلف المرسل : أنور طراد

1. مقدمة:

تُعدّ التّداولية من التوجهات اللسانية الحديثة التي تمخض عنها البحث اللّساني المعاصر، وهي اتجاه أو منحى يُعنى بدراسة اللّغة في أثناء الاستعمال، وما يتبع ذلك من مراعاة لأحوال المخاطبين، ومقاصد المتكلّمين، أو بعبارة أخرى تستحضر المقامات المختلفة التي أنجز في خضمها الكلام، لأنه ثبت عندها أن جزءا كبيرا من الملفوظات لا يمكن تفسيره تفسيرا دقيقا إلا باستحضار الملابسات الخارجية التي أسهمت في إنجازه على ما هو عليه، وبذلك فهي لا تنغلق على البنية، مكتفية بالوصف والتصنيف، كما فعل البنيويون من قبل، ولا تحصر نفسها في الجانب الذّهني المجرد الذي تميّز به المنهج التّوليدي، بل تنفتح على القضايا الخارجية التي تسهم في فهم البنية، وهو ما لم يتح لغيرها من التوجهات السابقة، وهو ما أعطاها أحقية التميز.

ولا نبالغ حين نؤكّد على أن موضوع التّداولية، ومفاهيمها، واهتماماتها كما يصوّرها لنا اللّسانيون الغربيون، لم تكن غائبة عن أذهان علماء العربية قديما - وإن كان لكلّ درس خصوصيته- إذ لم يغفلوا هذه الجوانب البتّة في دراستهم وتحليلاتهم، حيث يجد المطلع على منجزاتهم أنهم حدّدوا شروط التّخاطب النّاجح، ووضعوا القواعد المختلفة التي يتقيد بها المتكلّم مراعيا في ذلك حال المخاطب، كما تعرضوا لجوانب أخرى من صميم البحث التّداولي المعاصر، كالإحالة، والخبر والإنشاء، والمقصدية..

ونظرا لهذا التّقارب، وأملا في إبراز التراث العربي بصورة معاصرة ظهرت كثير من المحاولات في الأوساط العربية أعادت قراءة التّراث اللّغوي العربي، قراءة منطلقها المضامين التراثية، وميزانها المناهج اللّسانية المعاصرة، وما وصل إليه المشتغلون عليها في بحوثهم ودراساتهم على لغاتهم؛ وكان جل هذه الدراسات العربية المعاصرة يهدف إلى إحيائه، وإعادة بعثه من جديد، والتأكيد على أن الدّرس اللّغوي العربي له فضل السّبق لعديد من الأفكار اللّسانية التي اطمأنّ إليها البحث اللّساني الحديث، ومن بين أبرز الجهود التي توسلت في قراءة التّراث اللّغوي بآليات المنهج التّداولي جهود اللّسانيين الجزائريين أمثال: عبد الرّحمن الحاج صالح، ومسعود صحراوي، وخليفة بوجادي، وغيرهم كثير. وقد تمكّن هؤلاء الباحثون من تقديم قراءات تأصيلية جديدة للتّراث اللّغوي عموما، والنّحوي خصوصا، مُبينين أن النّحاة راعوا الجانب التّداولي في تحليلاتهم للّغة، وأنهم لم يكتفوا بالجانب التّجريدي فقط كما يُروّج له حديثا، نعم، عرضوا للّغة في جانبها التّجريدي، وتجاوزوا هذه المعالجة إلى معالجة أوسع، هي دراسة اللّغة بحسب ما يطرأ عليها من تغيير في الاستعمال، تبعا لأغراض المتكلّمين، وأحوال السّامعين، والظّروف، والمقامات المحيطة بعملية الخطاب.

ويأتي هذا البحث ليكشف عن محتوى هذه القراءات وأهميتها، واكتفينا بمدونة ضمّت: كتاب الخطاب والتّخاطب لعبد الرحمن الحاج صالح، وبناء عليه نسعى إلى الإجابة عن جملة التّساؤلات الآتية:

_ هل استطاع عبد الرحمن الحاج صالح الجهود أن يثبت تداولية التّراث النّحوي ؟

_ ما أبرز القضايا التّداولية التي عالجها؟

وارتكز البحث على المنهج الوصفي بآليتي الاستقراء والتّحليل في عرض مادته.

2,جهود اللّسانيين الجزائريين في تأصيل المنهج التّداولي:

برزت في الوطن العربي كثير من الجهود التي عملت على قراءة التّراث اللّغوي بناء على معطيات المنهج التّداولي الغربي، وأبرز من حمل لواء هذا الدّراسة داخل الجزائر: عبد الرحمن الحاج صالح، ومسعود صحراوي، وخليفة بوجادي، إلا أن تميز الحاج صالح عنهم قد كان واضحا، لأنه وإن قدم مقاربات كاشفة معتمدها المناهج الحداثية إلا أنه استطاع أن يبلور لنفسه رؤية للمعالجة أرساها فيما يعرف بالنظرية الخليلية الحديثة. وفيما يلي توصيف عام لما جاء في مؤلفاتهم.

1.2.عبد الرّحمن الحاج صالح: عالج في مؤلفه الموسوم بـ: (الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربي) كثيرا من القضايا المرتبطة بوضع اللّغة واستعمالاتها، حيث تناول في الباب الأول: مفهوم وضع اللغة، وما اشتق منها، كالمواضعة من وجهة نظر علماء العربية، ثم عرض في الباب الثّاني لدورة التّخاطب بمكوناتها، ودور كل واحد منها من وجهة نظر النّحاة والبلاغيين، ثم في الباب الثّالث عالج أوضاع اللغة، وما يطرأ عليها من تغيير في الاستعمال: كالإبهام في الجنس بالنّسبة للأسماء غير الجامدة، وعدم التّعيين، وإبهام الحروف، والاستغناء، وما يندرج تحته من إضمار، وحذف، ثم خصّص بابا آخر نظر فيه في الظّواهر بلاغية تعدّ من صميم البحث التّداولي اليوم، كالإنشاء والإيقاع، وأفعال الكلام، وأخيرا وازن بين النّظرية البراغماتية الغربية، ونظرية الخطاب العربية كما عرض لها الأوائل، وفي هذا الكتاب دراسة تأصيلية قيّمة تميزت بحسن التّحليل، والطّرح للمنجز التّراثي، استطاع صاحبها أن يسلّط الضّوء على كثير من الجوانب اللّغوية التّراثية ذات البعد التّداولي.

2.2.مسعود صحراوي: يعد كتاب مسعود صحراوي: (التّداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللّساني العربي) من الكتب التي تصنف ضمن اللسانيات التمهيدية، ذلك أنه رام التعريف بالتوجه التداولي وبيان قيمته، وإبراز جوانب تطبيقاته، ثم مقابلته بما هو موجود في التراث اللغوي العربي القديم، ولذلك نجده تطرق للجهاز المفاهيمي للدّرس التّداولي المعاصر (كمفهوم التداولية ومهامها، ونظرية الملاءمة، والفعل الكلامي..)، وفي الفصل الثاني: تكلّم عن معايير التمييز بين الخبر والإنشاء في التّراث العربي، وخصّص الفصل الثّالث للتّقسيم الإجمالي

والتّفصيلي لمبحثي الخبر والإنشاء عند علماء العربية، وفي الفصل الرابع عالج ظاهرة الأفعال الكلامية المنبثقة عن الخبر والإنشاء عند الأصوليين، وألفاظ العقود والمعاهدات، وخصّص الفصل الخامس لدراسة قضايا التداولية عند النّحاة (كمبدأ الإفادة، والغرض)، والأفعال الكلامية في الأساليب النحوية (كالتأكيد، والقسم، والإغراء والتحذير..).

إنّ هذه الجهود القيّمة تمكّنت من أن تسلّط الضّوء على قضايا لغويّة ذات بعد تداولي، فأثبتت بذلك أن التّراث اللّغوي تداوليّ بامتياز، بل أكّدت أن هذا التّراث اتّسم بتداولية تضاهي، وقد تفوق - في بعض الجوانب- ما هو موجود في الدّرس التّداولي الغربي، لذلك فإنه بات من الضّروري أن تتكاتف الجهود في قراءة التّراث النّحوي واللّغوي على وجه عام بالاعتماد على ما يقدّمه الدّرس اللّساني التّداولي الحديث، مع مراعاة خصوصية الدّرس العربي القديم، فمن شأن ذلك أن يكشف عن كثير من القضايا التي لا تزال مغمورة.

3.الأبعاد التداولية لدورة التّخاطب عند النّحاة من وجهة نظر عبد الرحمن الحاج صالح:

بيّن عبد الرّحمن الحاج صالح في هذا السّياق أن النّحاة حددوا بدقّة دورة التّخاطب وخصائصها والمشاركين فيها، والقرائن اللّفظية وغير اللّفظية التي يستعين بها المتكلم للإبلاغ، والإفهام، ويستعين بها المتلقي لتحصيل الفائدة، وتحديد المراد، وسنعمل على مناقشة بعض المسائل التي عرض لها الحاج صالح فيما يخص دورة التخاطب فيما يلي:

- تنبيههم إلى أنّ التّخاطب يقع بين قطبين، متكلّم ومخاطب، بحيث تتبادل الأدوار بينهما، فيصير المتكلّم مخاطبا والمخاطé ب متكلّما، قال سيبويه: "المشافهة لا تكون إلّا بين اثنين"[1]، و أشار القاضي عبد الجبار أيضا إلى أن المتكلّم يصبح مخاطبا بالدّور، والأمر نفسه أورده ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد الذي يرى أن المتخاطبين يكون كل واحد منهم متكلّما ومقصودا بالكلام، أي كلاهما قطب من أقطاب التّخاطب[2]. وأشار ابن القيم في موضع آخر من بدائع الفوائد إلى أن المخاطب مشارك للمتكلّم في معنى وفائدة الكلام؛ لأن هذا الأخير مبدؤه عند المتكلّم ومنتهاه عند المخاطب، ولما كان ذلك كذلك لزم أن يكون الكلام جزءا من التّخاطب.[3]

- تنبيههم إلى أن المتكلّم يجب أن يكون واحدا، وأنّ المخاطب قد يكون واحدا أو اثنين أو أكثر من ذلك، وهذا ما يؤكده الواقع الاستعمالي، ولكن الأمر لا يتوقّف عند هذا التنبيه، بل يتوسع لمناقشة مسألة اللّبس، حيث قرّر الحاج صالح أن النّحاة أشاروا إلى حكم المتكلّم وحكم المخاطب من حيث الالتباس وعدمه، فأكدوا أن الكلام لا يكون من متكلمين بصوت واحد وآلة واحدة، بل يقع من متكلم واحد، ولذلك لا يمكن أن يكون هناك لبس من جهته، وذلك في الحالة العادية، لأنه هو المتكلم، ويدري أو يعلم ما يقول، ويختار ألفاظه وتركيبه بحسب ما يريد تبليغه، هذا من جهة، كما أنه لا يمكن أن

يلتبس على المخاطب من هو المتكلم، لأن المتكلم واحد غير متعدد، فإذا تكلم متكلم علم المخاطب أنه هو المتكلم، إلا إذا كان التواصل غير مباشر، أما المخاطب فقد يقع لبس معه: لأنه قد يكن في حضرته اثنان أو ثلاثة أو أكثر، فربما اعتقد غير المقصود بالخطاب أنه المقصود، لذلك كان الضّمير المتكلم لفظا واحدا سواء أكان ذكرا أم أنثى، بخلاف المخاطَب[4]، ومسألة اللبس هذه مسألة تداولية لأنها مرتبطة بجوانب غير بنيوية، مرتبطة بالمتكلم بعده منجزا، ومرتبط بالمخاطب بعده متلقيا.

- ومن شروط حصول التّخاطب أن يكون الاستعداد حاصلا من طرف المخاطب بأن يكون مخاطبا، أو أن تكون له نية واستعداد على الدخول في العملية التواصلية مع المتكلم، ولذلك يجب عليه أن يتوجّه إلى المتكلّم، ويقبل عليه، فالشروع في الكلام - على حد قول سيبويه- لا يمكن أن يحصل إلا بعطف المتكلّم على من يريد مخاطبته، فيجعله متّصلا به ومنصتا له، وقد يستغنى عن ذلك إذا أقبل المخاطب على المتكلّم، وقد يلجأ المتكلم، من أجل أن يستميل المتلقي، ويجعله مقبلا عليه، إلى استعمال بعض الأدوات مثل: حروف النّداء، وأدوات التّنبيه والاستفتاح... وهلم جرا؛ قال سيبويه: "إلا أن الأربعة [يقصد أدوات النداء] غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، أو للإنسان المعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا باجتهاد، أو النائم المستثقل"[5]، ذلك أنهم قد فهموا أنّ الكلام لا يمكن أن يحصل من شخص واحد فقط، كما أنه لا يمكن أن يحصل من شخص متلقيه نافر عنه، غير آبه بكلامه، وهو ما يقابل في الدّرس التداولي الحديث مبدأ التعاون (co-operative principle) الذي تحدّث عنه بول قرايس، ومعناه "أن يتعاون المتكلم والمخاطب على تحقيق الهدف من الحوار الذي دخلا فيه"[6]، ولا يتوقف الحاج صالح عند حدود تنبيه نحاة العربية على مفهوم التعاون، بل يتجاوزها إلى البحث عن التفاهم التام بينهما، ولذلك يورد أن "هناك وسائل يلجأ إليها المتخاطبان لإنجاح عملية التخاطب، وهو تحصيل التفاهم التام، وتدخل فيما يسميه الجاحظ بالبيان، ووسائله ...وذلك بالرجوع إلى كل ما يقوم مقام اللفظ المحذوف أو الناقص الدلالة أو الغامضها"[7].

- كما أكّد الحاج صالح على شرط ضروريّ آخر تنبه له علماء العربية المتقدمون، هو وجوب اشتراك المتخاطبين في معرفتهم لوضع اللّغة الذي يجري به التّخاطب، فلولا هذه المواضعة اللّغوية لتعذّر كلّ تخاطب فهي الحامل للمضامين، والمبلغة للمعاني، قال القاضي عبد الجبار:" فلو لم يتواضعا عليه (اللّغة) لما صحّ في اللّغات أدلة تفهم بها الأغراض ويقع بها التّخاطب"[8]

- كما يشير الحاج صالح إلى أن سيبويه حينما تحدّث عن شروط الإخبار راعى في ذلك وضعية السّامع أو حاله مما يلقى إليه جزئيا أو كليا، "فإذا قلت (كان زيد) فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما ينتظر الخبر، فإذا قلت: (حليمًا) فقد أعلمته مثل ما علمتَ، فإذا قلت: (كان حليما) فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة"[9]، فالبدأ بالخبر أو بالمبتدإ مرهون بحالة السامع واحتياجاته،

ولذلك قال سيبويه: "لأن المخاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك، وقد عرف من تعني بذلك كمعرفتك"[10]، ويستتبع هذا أن الحذف مثلا في الفعل يكون استغناء بما يرون من الحال، وبما جرى من الذّكر، لأن المخاطب قد علم ما يعني، وإذا أدخلت الألف واللّام فقد ذكرت الرّجل الذي يعرفه، فتقول الرّجل الذي من أمره كذا وكذا. وفي الإضمار يقول: "إنما تضمر حين ترى أن المحدَّثَ قد عرف من تعني"[11]، وهناك كثير من النّصوص التي تحدث فيها سيبويه عن حال السامع، خاصة في باب الاستفهام، والأمر، والحذف، والإضمار، فسيبويه "لا يهتم بالكلام من حيث بناؤه وتركيبه فقط، وفي حدّ ذاته، أي: بالالتفات فقط إلى كيفية صياغته، كما لم يكتف أيضا بذكر ما يدل عليه ظاهره، بل يتجاوز كل هذا بالالتفات إلى دور المخاطب والمتكلّم، وبصفة خاصّة إلى كيفية حصول التّفاهم بينهما لا بالاعتماد فقط على ما يدلّ عليه الكلام بلفظه وحده، بل بالرّجوع قبل كل شيء إلى ما هو خارج عن اللّفظ المنطوق به، وهي الأدلة التي تقترن بها عملية التّلفظ بالكلام"[12]، وهذه الدّلائل غير اللّفظية التي لا تقع إلا في الاستعمال الفعلي للّغة (الكلام أو اللغة كفعل) كثيرة ذكرها النّحاة منها: دلالة الحال، ومنها استدلال المخاطب بما يسمعه، وكل ما هو في ذاكرته من المعلومات والتّجارب، وهو ما يصطلح عليه سيبويه بعلم المخاطب، والدّلالة العقلية.

- كما يرى الحاج صالح أن النّحاة حينما تحدثوا عن معنى الكلام نظروا إليه من وجهين: من حيث معنى الكلام (الدّلالة الحرفية)، ومن حيث إفادته بالنسّبة للمخاطب، ورأوا أن الإفادة لا تكون مع الكلام المعهود لدى المخاطب، وإنما تحصل الإفادة إن أزالت شكّا، أو أكسبت معلومة لم يكن يعرفها المخاطب من قبل؛ لذلك لا فائدة من قولك: (الثّلج بارد، والنّار حارة)؛ لأن ذلك من قبيل اللّغو، كما ذكر ذلك رضي الدين الأستراباذي، وقد بيّن هذا الأمر نحاة كثر منهم سيبويه، والمبرد، وابن السّراج، وعبد القاهر الجرجاني في باب التّنكير والتّعريف[13]، وعليه فالإفادة المقصودة ههنا هي الإفادة التداوليّة، المتعلقة بمواقف تواصلية حية حقيقية، والتي "لا تتحقق إلا في الاستعمال، ولا خطاب ولا تخاطب إلا بإفادة، فهي الوظيفة الأساسية للكلام"[14].

4.أبعاد اهتمام النّحاة بالظروف الخارجة عن الكلام:

حين درس النّحاة المتقدمون الكلام حدّدوا سلامته من حيث اللّفظ والمعنى، انطلاقا من استقرائهم لكلام العرب في ذاته، وهذا التّحديد هو ما يطلق عليه وضع اللّغة (أو الدّلالة الوضعية)، ولم يكتف علماء العربية في نظرتهم للكلام من هذه الزّاوية فقط، بل نظروا في استعمالات اللّفظ والمعنى في المواقف الكلامية المختلفة، وبينوا أن وضع اللّغة تطرأ عليها تغييرات في الاستعمال، هذه التّغييرات تفرضها الظّروف المحيطة بالعملية التّخاطبية، فـ"الكلام يتحصل في عمليات التّخاطب والإفادة، (أي التّبليغ للأغراض بواسطة اللّغة)، وهذه العمليات ترافقها أحوال خاصة بالكلام في خطاب معين، بل لكل خطاب أحوال تخصّه هو وحده، وإن كان من الممكن أن توصف هذه الأحوال

الكلامية"[15]. وبيّن الحاج صالح أن النّحاة امتازوا عن غيرهم قديما في تناولهم للكلام لا كنصّ مجرد، بل بكل ما يحيط به عند حدوثه من أحوال وظروف، وكذلك الأحوال التي سبقت حدوثه، وبقيت مسجلة في ذاكرتهم مما يمكن أن تعدّ أسبابا لتحصيله[16]. أي أن علماء العربية نظروا في القرائن التي ترافق العملية التّخاطبية، وأدركوا أهميتها في تبليغ الغرض (بالنسبة للمتكلّم)، وحصول الفائدة (بالنسبة للسّامع)، وهذا "الاهتمام الكبير الأساسي بالدلائل غير اللفظية، ولا وجود لها خارج التخاطب؛ أي: لا تقع إلا في الاستعمال الفعلي للغة، وهو جانب عظيم من النحو كما كان يفهمه سيبويه والنحاة الأولون، وهو جانب من البحث في ظواهر التخاطب، وفي دراسة لغوية تتناول الكلام بعدّه فعلا، ولا يذكره المتأخرون أو قل اهتمامهم به"[17]. وهذا يقودنا إلى البحث عن هذه الدلائل والقرائن غير اللفظية التي تطرق إليها نحاة العربية المتقدمون، وهو ما نعالجه في النقطة الموالية.

5,الدّلائل الخارجية:

سمّاها الحاج صالح أيضا بالدّلالات غير الوضعية في مقابل الدّلالة الوضعيّة التي تكون في اللّفظ، وتسمّى كذلك القرائن؛ ويرى أن هذه الدّلائل اعتدّ بها علماء العربية منذ القديم، وهي من أهم العناصر في عملية التّخاطب عندهم، وهي كلّ دلالة لا تكون باللّفظ كدلالة الحال، وما يندرج ضمنها (دلالة المشاهدة وعلم المخاطب)، وكثرة الاستعمال، والدّلالة العقلية... وينبّه الحاج صالح إلى أنّ النظرة العربية تذهب إلى أن هذه الدلائل مندمجة اندماجا كليا في الملفوظ، وقد اصطلح على عملية الالتحام بين الدلائل اللفظية والدلائل غير اللفظية بالاقتران والاندماج الدلالي، يقول موضحا: "لابد من أن ننتبه إلى شيء ذي أهمية كبيرة جدا، وبه تتميز النظرة العربية الخاصة إلى ظواهر التخاطب واللغوية عامة عن غيرها، وهو جعلهم كل ما يجري في الكلام من أفعال، ومن دلائل لفظية (وهي وضع اللغة) وقرائن شتى مندمجا بعضه في بعض؛ وذلك لأن دور الوضع اللغوي لا يتم إلا باندماجه في شبكة من هذه الدلائل الداخلة فيه والخارجة منه، وهذا معنى الاقتران، فلا يجري أي تخاطب إلا بألفاظ، وقرائن تقترن بها"[18]. ويقول عن الاندماج الدلالي وأهميته: "وهو من تأثير الدلائل الخارجة عن الكلام الملفوظ والمقترنة به على المتكلم ... ويؤدي هذا التأثير إلى تغيير سلوك المتكلم في كلامه باستغنائه عن بعض اللفظ، ومن ثم تركه وحذفه لما لا يحتاج إليه"[19]. وسنحاول أن نبرز أهم هذه الدلائل:

1.5. دلالة الحال: وهي الحال التي يكون عليها "كلّ من المتكلم والمخاطب، أو المحدث عنه وحده أو معهما، أي ما يشاهده بحاسة العين خاصة من أحوالهم فيه في حال الحديث"[20]. ويقع بسبب توفر هذه الدلالة كثير من الظّواهر كالإضمار، والحذف، والاستغناء، وكلّ تلك الظواهر تقع في حال علم المخاطب بسياق الحال، ويدخل في ذلك ما تحصل عليه من التجربة، وكذا علمه بحدود الكلام ومواقع عناصره، وكيفية استعماله، وما جرى من الذكر، وهو كلّ كلام متقدم يساعد على فهم ما

بعده، وما يراه المخاطب بعد الكلام. هذا ما أشار إليه سيبويه وابن جني، وحذروا من الإضمار والحذف من غير دليل لكونه مؤد للّبس؛ يقول المبرّد: "ولا يجوز الحذف حتى يكون المحذوف معلوما بما يدل عليه من متقدم الذكر ومشاهدة الحال"[21].

ويدخل ضمن هذه القرينة ما يلجأ إليها النّحاة لتفسير ظواهر التّخاطب ما سمّوه **بالحال المشاهدة** أو شهادة الحال على حدّ تعبير ابن جني، وضرب مثالا لذلك، قولك: خيرٍ عافاك الله، أي بخير، حذفت الباء لدلالة الحال عليها وجري العادة والعرف بها[22]، وتدخل ضمن هذه القرينة أيضا مجموعة من القرائن المقالية تُعد من اللفظية لكنها غير مكونة من حروف بل يقترن بها اللّفظ[23]، وهو ما تطرق إليه ابن جني في باب حذف الصفة ودلالة الحال عليها فقال: "تحس من كلام القائل لذلك نوعا من التطويح (شدة النطق بالصوت وهو النبر حديثا) والتطريح والتفخيم والتعظيم، ويقول: وكذلك إن ذممته..وتزوي وجهك وتقطبه يغني ذلك عن قولك إنسانا لئيما"[24]. كما يدخل الحاج صالح ضمن هذه القرينة دلالة الإشارة، ذلك أن تحديد هذه الدلاة وفهمها مرهون بما "تدل عليه قرائن الأحوال من الإيماء باللحظ ... وهيئة المتكلم فقامت تلك الدلالة مقام التصريح بلفظ الإشارة، لأن الدال على المعنى إما لفظ، وإما إشارة وإما لحظ"[25] .

وهذا ما يؤكّد صحة ما ذهب إليه الحاج صالح حين قرر أن دورة التخاطب تُعد شبكة من الدلائل المندمجة عند علماء العربية (يدخل فيها المقالي وغير المقالي)، حيث تشترك هذه الدّلائل اللّفظية وغير اللّفظية بمختلف أنواعها في بيان المراد من الكلام، فالمجموعة منها: دلالة الحال وتقدم الذّكر وعلم المخاطب، تشكل كلّها وعلى أساسه شبكة من القنوات الدّلالية تتدخل كل واحدة منها في وقت واحد، وتقترن بعضها ببعض مع الكلام الملفوظ لتبليغ الغرض؛ فالخطاب المبلغ هو كل هذه الأدلّة التي تتدخل في وقت واحد أو في أوقات متقاربة لتكوّن الخطاب، وليس هو اللّفظ المسموع وحده، وهذه الحقيقة كما يرى الحاج صالح اختّص بها علماء العربية القدماء ولم يسبقهم إليها أحد[26].

2.5. كثرة الاستعمال: قد يقع الحذف استغناءً بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر، والأمر نفسه مع الإضمار، والاستغناء عن بعض العناصر، ويرى الحاج صالح قرينة الحال ليست المسؤولة وحدها عن الحذف والإضمار، بل هناك عامل آخر هو كثرة الاستعمال (وهي جانب تداولي خالص، ذلك أنه يركن إلى المعرفة الثقافية المشتركة بين المتكلمين)، فكلما كثر مجيء الشّيء بعينه في موقع من مواقع الكلام أو موضع منه يصير عند الناطقين بهذه اللغّة محتملا وقوعه احتمالا كبيرا، فلمعرفتهم لهذا الوقوع المحتمل قد يحذفون ويضمرون هذا العنصر المعين، وعليه فإن المتكلّم يستغني عن بعض الألفاظ لوجود القرينة التي تقوم مقام المستغني عنه أو لكثرة الاستعمال، فإن غابت القرينة فإنه يحمل المتكلّم على عدم الإضمار، بل وعلى زيادة اللّفظ، وقد يزيد المتكلم أحيانا اللّفظ على

الرّغم من وجود القرائن الحالية، وذلك لغاية التّأكيد والتّوضيح للمخاطب، كما عليه أن يتجنب الزيادة التي تعد ضربا من الحشو[27].

3.5. منزلة المخاطب: فمنزلة المخاطَب قرينة تعين على فهم أجزاء كثير من الخطابات، والتنبه على سبب صياغتها وفق هيئة مخصوصة، كما تعين المتكلّم على ما يجب أن يراعيه بحسب متلقيه، وقد تنبه علماء العربية إلى أهمية هذا الأمر، فأورد الجاحظ أنه "ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينها، وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حال من ذلك مقاما، ولكل مقام مقال"[28]. ويرى الحاج صالح أن هذا المقام أخص من الحال المشاهدة التي يلجأ إليها النحاة لتفسير ظواهر التخاطب، ففيه زيادة عليه تتمثل في منزلة المخاطب في المجتمع الضيق منه أو الواسع "فالمقام يخص المتكلم وما ينبغي أن يلتزم به من العبارات، وليس مجرد حال مشاهدة تساعد المخاطب على فهم الخطاب"[29].

4.5. دليل العقل: جعله الحاج صالح العماد الذي تعتمد عليه كلّ القرائن، كما جعله جزءا من علم المخاطَب، لأنّ المتكلّم يقوم باستدلال عقلي يؤدّي إلى المعنى المراد من مجموع هذه الدّلائل[30]، ذلك أنّ المتكلّم يتصرف في كلامه بأمرين، هما الوضع اللّغوي "وما اكتسبه من القدرة على التّصرف في ذلك، إلا أنه لا يكون ذلك منه بكيفية آلية دائما، بل إن ما اكتسبه من البديهيات، وما منح به من العقل يجعله يراعي دائما العلاقات العقلية، كاللّزوم مثلا؛ أي الاقتضاء الذي ترتبط به المعاني"[31]، ففي ضوء دليل العقل يمكن القيام بمختلف العمليات الاستدلالية من فهم للمعاني المستلزمة، وللدّلالات غير الحرفية، وغيرها من المسائل الكلامية التي يحتاج فيها إلى انتقال الذهن ومقدرته على الاستنتاج، وهو ما جمعه عبد القاهر الجرجاني تحت مصطلح معنى المعنى، وقال عنه: "الكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده ... وضرب آخر أنت لا تصل منه إلى الغرض بدلالة اللّفظ وحده، ولكن يدلك اللّفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللّغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض"[32]، ثم لخّص الضّرب الثّاني في قاعدة قوامها المعنى ومعنى المعنى؛ فقال: "وإذا قد عرفت هذه الجملة، فهٰهنا عبارة مختصرة، وهي أن تقول: المعنى، ومعنى المعنى، تعني بالمعنى: المفهوم من ظاهر اللّفظ، والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى: أن تعقل من اللّفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر"[33].

وبناء على ما سبق، يتبين أن النّحاة لم يقتصروا على دراسة اللّغة بعدّها بنية مجردة صورية، بل فهموا من اللّغة على أنها لفظ معين يُؤدى من طرف متكلّم معين، مُراعيا المقام، وموجها كلامه لمتلق معين، من أجل تحقيق غرض معين.

6, خاتمة:

وبناء على ما تم ذكره يمكن تقديم مجموعة من النّتائج المتوصل إليها، هي:

- من أبرز المسائل التي تطرقت إليها التداولية الحديثة: دورة التّخاطب، وصفات المشاركين فيها، كما درست اللّغة، وما يطرأ عليها من تغيرات في المقامات المختلفة بحسب أغراض المتكلّمين أو مقاصدهم، وأحوال السّامعين، وكلّ ذلك لم يكن غائبا عن أذهان النّحاة، فالدّرس النّحوي أشار إلى كثير من هذه القضايا، وانفرد ببعض الخصائص التي تجعلنا نؤكّد على أنّ في التّراث تداولية خاصّة انفرد بها علماء العربية، قد تفوق ما قدّمته التّداولية اليوم.

- تُعدّ محاولة عبد الرّحمن الحاج صالح من أبرز الجهود اللسانية العربية المؤصلة للدّرس التّداولي، وقد جعل التّراث اللّغوي منطلقا له، فشرع في استنطاق نصوصه وقراءته قراءة معمقة، أثبت من خلالها براعة علماء العربية في دراستهم لكل ما يتعلّق باللّغة واستعمالاتها.

- أكّد عبد الرحمن الحاج صالح أنّ علماء العربية ميّزوا بين اللّغة كنظام، وبين اللّغة المستعملة، أي بين وضع اللّغة وبين ما يطرأ على هذا الوضع من تغيير تستدعيه القرائن في الاستعمال، وهذا التّمييز كان للعرب فضل السّبق فيه، وقد جاء متأخرا عند الغربيين حيث ظهر بادئ الأمر مع سوسير حينما فرق بين اللغة والكلام، بيد أنه ركّز دراسته على اللّغة، ثم ميّز فيما بعد الفرنسيان بنفنست وكانيوبان بين وضع اللّغة واستعمالها، واهتموا بهذا الجانب الثّاني.

- اهتمّ علماء العربية اهتماما لا نجد له مثيلا في الدّراسات اللّغوية القديمة بدورة التّخاطب وعناصرها، وشروط تحقق العملية التّخاطبية ونجاحها، فحدّدوا ضوابط كلّ ذلك، وتحدّثوا عن القرائن الضّرورية المعينة على فهم الخطاب، وهذه القرائن هي: دلالة الحال، والدّلالة العقلية، وعلم المخاطب، والدّلالة المشاهدة، وكل ذلك لم تتوصّل إليه الدراسات اللسانية الغربية ولم تهتم به إلا في العصر الحديث.

وبناء على ما سبق فإن ما قدّمه عبد الرحمن الحاج صالح يعد تمهيدا لوضع نظرية تداولية عربية حديثة تجمع بين القديم والحديث، لذلك فإنه من الواجب علينا نحن الباحثين أن نعمّق ونثري تلك الأبحاث عن طريق العودة إلى نصوص التّراث وإعطائها حقّها من التّحليل والفهم، حتى يتسنّى لنا تحديد كثير من الجوانب التّداولية التي لا تزال مغمورة.

الهوامش:

[1] سيبويه: الكتاب، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط2، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1982، ج2، ص196

[2] ينظر: ابن القيم الجوزية: بدائع الفوائد، عالم الفوائد، القاهرة، دت، ص178

[3] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2012، ص54

[4] ينظر: المرجع نفسه.

[5] سيبويه، الكتاب، ج2، ص236

[6] العياشي أدراوي: الاستلزام الحواري في التّداول اللّساني، منشورات الاختلاف،ط1، منشورات الاختلاف، الجزائر، 2011، ص98

[7] الحاج صالح: الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص25

[8] القاضي عبد الجبار: إعجاز القرآن، تح: أمين الخولي، القاهرة، 1963، ج16، ص309

[9] سيبيويه، الكتاب، ج1، ص87

[10] المصدر نفسه، ج1، ص99

[11] المصدر نفسه، ج1، ص230

[12] عبد الرّحمن الحاج صالح، الخطاب والتّخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص44

[13] المصدر نفسه، ص70_71

[14] المصدر نفسه، ص73

[15] المصدر نفسه، ص10

[16] المصدر نفسه، ص10

[17] المصدر نفسه، ص45

[18] المصدر نفسه، ص59

[19] المصدر نفسه، ص60

[20] المصدر نفسه، ص56

[21] المبرد: المقتضب، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة،1385هـ، ج1،ص81

[22] ينظر: ابن جني، الخصائص، تح: محمد علي نجار، دار الكتب العلمية، دط، دار الكتب العلمية، القاهرة، 1952، ج 4، ص285

[23] عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص58

[24] المصدر السّابق، ص37

[25] ابن القيم، بدائع الفوائد، ج1، 183

[26] ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، ص59

[27] ينظر: المصدر نفسه، ص68_69

[28] الجاحظ، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، (مصر)،1998 ج1، ص138

[29] المرجع السّابق، ص57

[30] المصدر نفسه، ص60

[31] المصدر نفسه، ص120

[32] عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود شاكر، دار المدني، ط3، دار المدني، مصر، 1992، ص262

[33] المرجع نفسه، ص263